استفادتها منه.

ولابد أن نشير هنا إلى أنه وإن كان بالإمكان استخلاص بعض النظريات القرآنية من خلال آية واحدة، إلاّ أن هذا لا يعني أن المنهج المتبع هنا هو منهج تجزيئي، بل هو منهج موضوعي، وذلك لأن المنهج الموضوعي هو منهج استخلاص النظرية الكلية ذات الحالة الشمولية والتي تمثل القاعدة الأساسية، وأما المنهج التجزيئي فهو المنهج الذي تتم خلاله محاولة فهم المضمون الكلي لهذه الآية أو تلك دون استخلاص النظرية الشمولية منها.

وأما المرجح الثالث: فلا يمكن اعتبار هذا المرجح مرجحا للمنهج الموضوعي على التجزيئي، وذلك لأنه كما يمكننا أن نفترض وجود الاختلافات والتناقضات على أساس المنهج التجزيئي يمكننا أن نفترض ذلك على أساس المنهج الموضوعي أيضاً، وكما هو قائم وموجود فعلا، إذ أن هناك الكثير من الباحثين والمفسرين في العصور المتأخرة اعتمدوا المنهج الموضوعي ومع ذلك توصلوا إلى نتائج مختلفة ومتناقضة.

إن التناقضات العقائدية يمكن إرجاعها إلى سببين لا علاقة لهما بمنهجية التفسير، وهما:

الأول: فرض المتبنيات الذاتية للإنسان والتي يتبناها من خارج القرآن الكريم على القرآن الكريم ومعناه ومفهومه، وهذا هو التفسير المتحيز.

وهذا التحيز إما أن يكون ناشئا من متبنيات عقائدية أو ميول نفسية، أو ترجيحات واستحسانات ظنية، أو التزامات معينة في أدوات الإثبات، أو اتجاهات ومصالح سياسية.

الثاني: وهو سبب موضوعي ومرجعه إلى أن المفسر لا يبذل الجهد المناسب أثناء القيام بعملية التفسير، أو لا تكون لديه القدرة المناسبة على استيعاب المضمون القرآني في التفسير.

ومن الواضح أن هذين السببين ليس مما يختص بهما المنهج التجزيئي دون المنهج